مجلة الرائد

العدد : ٢٣٣ الموافق في ذو القعدة ١٤٢٢ هجري ٢٠٠٢/١ ميلادي

عنوان المقال : المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا تمنح للمسلمين الحق في الذكاة الشرعية	الكاتب : د. نديم عطا إلياس

تمكن المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بفضل اللّه من استصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا في كارلسروهه يسمح للمسلمين بالذبح وفق أحكام الشريعة الإسلامية ودون تخدير سابق . ونقض هذا القرار قرارات محكمات سابقة أدى آخرها الصادر عام ١٩٩٥م من المحكمة الإدارية العليا إلى منع المسلمين في جميع المقاطعات الألمانية من الذبح وفق الشريعة الإسلامية . ويعتبر هذا القرار الصادر في ٢٠٠٢/١/١٥م قراراً تاريخياً ، إذ أنه غير قابل للنقض ، لأنه يعتمد في حيثياته على الحق الأساسي في دستور ألمانيا الذي ينص على الحرية الدينية وحق ممارسة الدين ، ملفتاً النظر إلى الأصل الدستوري الذي ينص على المساواة وعدم المضارة بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل .

وأتى هذا القرار بعد جهود مضنية بذلها المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا مع عدد كبير من المؤسسات الإسلامية الأخرى منذ عام ١٩٨٦م ، وقد كانت قضية الذبح الشرعي هي السبب الرئيسي في تأسيس المجلس الأعلى الذي كان يسمى آنذاك " حلقة العمل الإسلامي في ألمانيا " . وشهدت هذه القضية تطورات تاريخية عديدة بعد اجتماع حوالي ثلاثين مؤسسة إسلامية عام ١٩٨٦م وإصدارها لوثيقة تاريخية قرر فيها ممثلو المراكز والمنظمات الإسلامية تمسكهم بحق الذبح وفق قواعد الشريعة الإسلامية وإصرارهم على المطالبة بحق الذبح دون تخدير مساواة بالطائفة اليهودية في ألمانيا .

وقامت لجنة العمل الإسلامي المنبثقة من ذلك الاجتماع بمطالبة الإدارات الاتحادية والدوائر المحلية بتعميم هذا الحق - الذي كان يعطى آنذاك موسمياً أثناء عيد الأضحى ، ويقيد غالباً بإلزام التخدير ، ويمنع الحق محلياً في حالات كثيرة - . واضطر المجلس الأعلى نظراً لعدم تجاوب الإدارات ولجوئها إلى سياسة المماطلة والتجاهل إلى دعم عدة قضايا أمام المحاكم الألمانية في عدد من المقاطعات باسم أفراد مسلمين ، كما قام برفع قضية إدارية باسم المجلس الأعلى للمسلمين لتقرير الحق الدستوري .

ووجد المجلس الأعلى للمسلمين نفسه أمام إجراءات إدارية طويلة ، إذ أدى التسلسل القضائي وإجراءات الاستئناف إلى الانتظار عدة سنوات بين كل خطوة قضائية وأخرى ، ناهيك عن التكاليف المالية الهائلة والجهود البشرية المضنية . وكان المجلس الأعلى يعتبر هذه القضية قضية إسلامية شاملة فقام بتنسيق الجهود فيها مع عدد كبير من المنظمات الإسلامية ومع مجلس الإسلام بشكل خاص .

مجلة الرائد

العدد : ٢٣٣ الموافق في ذو القعدة ١٤٢٢ هجري ٢٠٠٢/١ ميلادي

عنوان المقال : المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا تمنح للمسلمين الحق في الذكاة الشرعية	الكاتب : د. نديم عطا إلياس

وفوجئ المسلمون في بداية التسعينيات بقضية انفرادية رفعها جزار مسلم في مدينة هامبورج دون تشاور ولا تنسيق ، باءت بالفشل أمام المحكمة الابتدائية ثم المحكمة الإدارية الأولى . مما أدى إلى سحب حق الذبح الشرعي من جميع المسلمين في مقاطعة هامبورج . ثم أدى تأكيد حكمها بعد الاستئناف أمام المحكمة الإدارية العليا في برلين إلى سحب حق الذبح الشرعي من المسلمين في جميع المقاطعات عام ١٩٩٥م . وهكذا ألحق هذا العمل الانفرادي الضرر بجميع المسلمين الذين لجأوا جراء ذلك إلى أكل اللحم المستورد من هولندا وفرنسا وبريطانيا والدانمارك ، والذي تفوق أسعاره أسعار اللحم المتداول بحوالي ٣٠% والذي يشك في مصدره وشرعية ذبحه ، ولجأ آخرون إلى تجاوز القانون والذبح بشكل غير قانوني في البيوت والمزارع والخلاء ، مما أدى إلى إساءة سمعة الإسلام عموماً ، وعزف كثيرون عن أكل اللحم متحملين الأضرار الصحية والاجتماعية الناجمة عن ذلك . لقد ترك ذلك القرار آثاراً سلبية عميقة في كل بيت من بيوت المسلمين في ألمانيا وبشكل فاق ما يتصوره كثير من الناس ، إذ أن التزام المسلمين بأحكام الطعام والشراب يتجاوز التزام بعضهم بالأحكام التي تبدو للأنظار مثل العبادات واللباس . وقد أكد استجواب قام به معهد الدراسات التركية في مدينة إسن أن ٨٦% من المسلمين يلتزمون بأحكام الطعام والشراب في الإسلام مع عدم تفاوت في هذه النسبة بين شرائح الأعمار المختلفة ، مع العلم بأن نسبة الالتزام بالصلاة والصيام والتردد على المساجد أقل من ذلك .

لم يفقد المجلس الأعلى الأمل في الحصول على هذا الحق الأساسي للمسلمين وقام بالتعاون مع مجلس الإسلام برفع قضية جديدة باسم الجزار التركي الأصل " رستم ألتتكوبه "، وأوكل القضية إلى مكتب محاماة متخصص في القضايا الدستورية مع تحمل التكاليف التي وصلت إلى عشرات الآلاف ، ومع الدعم الأدبي والعلمي خلال سبع سنوات أخرى . ومرت القضية بمسلسل المحاكم المحلية والإدارية ثم بمسلسل المحاكم الدستورية إلى أن أوصلنا القضية إلى المحكمة الدستورية العليا في كارلسروهه التي زودها المجلس الأعلى للمسلمين بتقارير عن الذبح الشرعي في الدول الأوروبية الأخرى وبتقرير مفصل عن أحكام الطعام والشراب وقواعد الذبح الشرعي وموقف المنظمات الإسلامية [١] . ودعت المحكمة الدستورية العليا رئيس المجلس الأعلى إلى المداولة الشفهية للإدلاء برأيه في الجلسة التي عقدت في ٢٠٠١/١١/٦م والتي شارك فيها ممثل

[١] انظر نص مختصر التقرير في ملحق الموضوع (٢)

عنوان المقال : المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا تمنح للمسلمين الحق في الذكاة الشرعية	الكاتب : د. نديم عطا إلياس

الحكومة الاتحادية ووزارة الزراعة الاتحادية وممثل حكومة مقاطعة هسن بالإضافة إلى جمعية الرفق بالحيوان الألمانية.

وأصدرت المحكمة قرارها في ٢٠٠٢/١/١٥م في جلسة شاركت فيها الحكومة الاتحادية وحكومة المقاطعة والمجلس الأعلى ، مؤكدة أن قرارات المحكمات السابقة تتناقض مع حرية الدين ومع الحق الدستوري لممارسة الدين والمهنة [٢] .

ولفتت المحكمة النظر في تعليل الحكم :

- أن حق الذبح دون تخدير كان متاحاً للطائفة اليهودية منذ مطلع القرن العشرين ، وأن حظره إنما تمَّ أثناء الحكم النازي عام ١٩٣٣م . ثم استعيد هذا الحق بعد الحرب العالمية الثانية ودعم بإضافة فقرة إلى قانون حماية الحيوان الذي يفرض التخدير قبل ذبح الحيوانات ذات الدم الدافئ تستثني الطوائف الدينية التي تنص شريعتها على طريق أخرى من وجوب التخدير .

- ولفتت المحكمة النظر أن المقصود من هذه الفقرة إنما هم اليهود والمسلمون وإن لم يذكروا نصاً ضمن القانون .

- كما ذكر ضمن تعليل الحكم أن حق ممارسة الدين هو حق دستوري لا يحدد بقانون حماية الحيوان ، إضافة إلى أن الشريعة الإسلامية تفرض الرفق بالحيوان كما ورد في تقرير المجلس الأعلى .

- إضافة إلى أنه لم يثبت علمياً أن الذبح بعد التخدير أقل إيلاماً للحيوان من الذبح وفق الشريعة الإسلامية ،

- وأكدت المحكمة في تعليلها أن اختلاف الآراء والفتاوى بصدد جواز التخدير أو عدم ذلك لا يعطى الحق للدولة غير الدينية التي يجب أن تلتزم بالحياد العقيدي ، أن تلزم المسلمين في أرضها برأي دون آخر .

- وأن لكل مجموعة دينية الحق - وإن لم تحصل على صفة مؤسسة الحق العام - أن تعامل معاملة الطائفة ، وأن تحدد الاجتهاد الفقهي الذي تراه ملزماً لأفرادها ،

- وأن منع جزار مسلم من الذبح الشرعي هو سلب لحقه الدستوري في ممارسة المهنة ، وتضييق على

(٢) انظر نص حكم المحكمة في ملحق الموضوع (١)

عنوان المقال : المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا تمنح للمسلمين الحق في الذكاة الشرعية	الكاتب : د. نديم عطا إلياس

عملائه المضطرين لأكل اللحم الحلال

- وأن عدم إتاحة الفرصة للمسلمين من الحصول على اللحم المذبوح وفق الشريعة الإسلامية في ألمانيا هو إيقاع لهم في حرج لا يطاق صحياً ومالياً ودينياً ، دون سبب دستوري [٣] .

وقد جاء هذا الحكم في هذه الظروف التي يعاني فيها المسلمون في كل مكان ويشار فيها بأصابع الاتهام للإسلام والتي تستبيح فيها كثير من الجهات التضييق على المسلمين ومحاصرتهم وملاحقتهم .. جاء هذا القرار ليدل على نزاهة القضاء الألماني في أعلى مستوياته ، وليزيد ثقة المواطنين المسلمين في ألمانيا في دولة القانون التي يعيشون فيها وليدعم توجههم للاندماج الإيجابي فيها ، دون أن يفرض عليهم فقد هويتهم أو التنازل عن عقيدتهم . وقد عبر المجلس الأعلى عن هذه المعاني في بيان أصدره أثناء النطق بالحكم ، وعبر عن استعداده للتعاون مع سائر الدوائر المحلية وروابط الرفق بالحيوان من أجل ضمان تحقيق أقصى ما يمكن في مجال الإشراف البيطري ورعاية الحيوان .

ورحبت أوساط رسمية وشعبية عديدة بهذا الحكم واعتبره معلق القناة التلفزيونية الأولى « الخطوة العملية الأولى من أجل الاندماج الذي يتحدث عنه الجميع دون أن يفعل أحد أي شيء من أجله » .

وقام المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا بتكوين لجنة مشتركة مع مجلس الإسلام تضم عدداً من الخبراء والفنيين والفقهاء لتقوم بمهمة التنسيق مع الدوائر الرسمية ولتضع مواصفات تأهيل الجزارين المسلمين وللقيام بالإشراف على الذبح الشرعي وإصدار الوثائق اللازمة لذلك . كما سيكون من مهامها مراقبة التزام المعنيين بقواعد الشرع المتعلقة بالرفق بالحيوان والإحسان إليه .

(٣) يمكن الحصول على النص الكامل لتعليل الحكم في ثلاثين صفحة من المحكمة الدستورية العليا رقم الملف : 1 BVR 1783/99

مجلة الرائد

العدد : ٢٣٣ الموافق في ذو القعدة ١٤٢٢ هجري ١/٢٠٠٢ ميلادي

عنوان المقال : المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا تمنح للمسلمين الحق في الذكاة الشرعية	الكاتب : د. نديم عطا إلياس

ملحق رقم (١)

نص حكم المحكمة الدستورية العليا

المعلن في ١٥ يناير ٢٠٠٢م

في القضية الدستورية التي رفعها " رستم ألتنكوبه " ضد

- قرار المحكمة الإدارية لمقاطعة هسن الصادر في ١٩٩٩/٩/٩م

- وقرار المحكمة الإدارية لدائرة جيسن الصادرة في ١٩٩٧/١٢/٢م

- ورفض رئيس الحكومة في دائرة جيسن الصادر في ١٩٩٧/٩/١٦م

- والأمر الإداري الصادر من مجلس الدائرة في ١٩٩٧/٧/٧م

وذلك بصدد قانون حماية الحيوان ، المادة ٤أ/١-٢/٢

تقرر المحكمة باسم الشعب الحق وفق الحكم الآتي :

١- القرارات والأحكام المذكورة أعلاه تتعارض مع الحق الأساسي للمدعي والمنصوص عليه في النظام الأساسي المادة ٤/١-٢ .

ينقض بذلك قرار المحكمة الإدارية لمقاطعة هسن وقرار المحكمة الإدارية لدائرة جيسن ، وتعاد القضية إلى المحكمة الإدارية .

٢- تتحمل مقاطعة هسن المصاريف الإدارية التي ترتبت على هذه القضية الدستورية ، وتعيدها إلى المدعي .

مجلة الرائد

العدد : ٢٣٣ الموافق في ذو القعدة ١٤٢٢ هجري ١/٢٠٠٢ ميلادي

عنوان المقال : المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا تمنح للمسلمين الحق في الذكاة الشرعية	الكاتب : د. نديم عطا إلياس

ملحق رقم (٢)

مختصر التقرير الخطي والشفهي الذين قدمهما رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا " الدكتور نديم عطا إلياس" للمحكمة الدستورية العليا

أولاً :

١- أحكام الطعام والشراب جزء أساسي من أحكام الفقه الإسلامي ولها موقع مميز في الشريعة مرتبط في كثير من النصوص بالركن الأول من أركان الإيمان والإسلام . يبدو ذلك جلياً في الآية التي يشار إليها دوماً في معرض مناقشة قضية الذبح : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ۞ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ... } [البقرة : ١٧٢-١٧٣] ، ولقد ورد مصطلح الطيبات ٢٤ مرة في القرآن الكريم مع ارتباط مباشر بأصل الإيمان والتقوى .

٢- لا تقتصر قواعد الفقه في الغذاء الحلال والحرام فيما يتعلق بالذبح فحسب ، بل تشمل ما يتعلق بالغذاء من زراعة وسقاية وتسميد وحصاد ، كما تشمل تخزين الغذاء وحفظه واختلاطه بسواه ، وتشمل كذلك تربية الماشية والإحسان إليها وتذكيتها .

٣- مراعاة هذه الأحكام جزء من عقيدة المسلم ، وقد تعمق هذا المفهوم في حياة الشعوب الإسلامية والأفراد والأسر وأصبح جزءاً من شخصيتها ونمطاً لحياتها .

عنوان المقال : المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا تمنح للمسلمين الحق في الذكاة الشرعية	الكاتب : د. نديم عطا إلياس

ثانياً :

١- يعتبر الإسلام الحيوان مخلوقاً من مخلوقات اللّه ، بل يسميه القرآن " أمة " مثل أمة البشر ، ويكلف الإنسان بحمايته ورعايته . [الأنعام : ٣٨]

٢- يجمع العلماء على أن الفساد في الأرض - ومن ضمنه تعذيب المخلوقات - من كبائر الأعمال . ولا يخلو كتاب إسلامي جامع من أبواب الرفق بالحيوان والإحسان إليه .

٣- للحيوان حقه في الحياة وكرامته التي تشمل وجوب الإحسان في تربيته وحفظه ونقله ، وعدم قطع أطرافه حياً ، والتشدد في إجراء التجارب عليه .

٤- يحرم الإسلام - من أجل دفع الضرر عن الحيوان - أكل الدم المهرق والمأخوذ من الحيوان حياً ، وأكل أطرافه المبتورة منه حياً ، وأكل لحم الحيوان الميت . ويؤدي هذا التحريم الأخير إلى حرص الإنسان على حياة الحيوان لئلا يموت فلا يستفاد منه .

ثالثاً :

١- سخر اللّه الحيوان للإنسان بالحدود اللازمة لنفعه وللمحافظة على الحياة البشرية ، فإذا ذبح المسلم ليأكل ، ذبح شاعراً أنه إنما يقوم بذلك بإذن اللّه وباسمه ، وليس لهيمنته على المخلوقات الأخرى .

٢- وضع الإسلام تأكيداً لهذا المعنى في حس المسلم قواعد للذبح الشرعي (التذكية) مشتملة على الشروط والسنن الآتية (مع استثناءات فرعية) :

- يجب أن يكون الحيوان حال الذبح حياً وألا يكون قد مات بفعل إنسان أو حيوان آخر أو بآلة غير آلة الذبح .

- تتم التذكية بقطع الأوداج من الرقبة وقصبة التنفس ، قطعة واحدة وبسكين حاد ، ليتم موت الحيوان في لحظته دون تعذيب له .

- يذكر الذابح المسلم اسم اللّه على الذبيحة .

- يتجه الذابح بذبيحته وجهة القبلة .

- يراعى الإحسان للحيوان قبل ذبحه بإطعامه وسقيه وتجنيبه رؤية ذبح غيره من الحيوانات .

٣- مخالفة بعض القواعد السابقة تحول الذبيحة إلى ميتة يحرم الانتفاع بها .

رابعاً :

١- مراعاة القواعد المذكورة يؤدي إلى توقف تروية دماغ الذبيحة وتوقف الدم عن مركز الألم في الدماغ ويشكل بذلك أفضل طريقة للتخدير التلقائي .

٢- التخدير المعمول به في ألمانيا قبل الذبح لا يطبق - من وجهة نظرنا - فائدة لتقليل ألم الحيوان ، بل يزيده ألماً على ألم .

٣- طريقة الذبح في المذابح التجارية في ألمانيا وعدم مراعاة قواعد التخدير تؤدي إلى موت نسبة من الحيوانات قبل ذبحها ، دون أن يمكن تمييزها عن غيرها .

خامساً :

١- صدرت فتوى الأزهر الشريف ١٩٨٢م في ظروف وملابسات غامضة لا تمكن المسلمين في ألمانيا من قبولها .

- لم تقم الجهة المستفتية بتوضيح الغرض من السؤال ، كما لم تقم بشرح الظروف الاجتماعية والسياسية والقانونية المحيطة بالقضية .

- لم تكن إمكانية الحصول على لحم مذكاً موجودة آنذاك ، كما لم يكن هناك عدد كاف من الجزارين المسلمين في ألمانيا .

- لم يوضح للأزهر أن القانون الألماني يسمح باستثناء المسلمين من التخدير والسماح لهم بالذبح وفق التصور الإسلامي دون مساومات .

- لم يوضح للأزهر أن التخدير يؤدي إلى موت بعض الحيوانات قبل ذبحها .

عنوان المقال : المحكمة الدستورية العليا في ألمانيا تمنح للمسلمين الحق في الذكاة الشرعية	الكاتب : د. نديم عطا إلياس

٢- تنطلق الفتوى من معطيات غير واقعية ، كما تنطلق من حالة الضرورة التي تفرض رفع الحرج عن المسلمين ، إلا أنه يمكن رفع الحرج بإعمال الاستثناء القانوني .

٣- فتوى الأزهر ورأي إدارة الشؤون الدينية في أنقرة - مع احترامنا لهما - إنما هما رأيان وفتوتان من ضمن آراء إسلامية مختلفة ، ولا يلزمان تلقائياً أحداً من المسلمين دون قيد أو شرط.

٤- يأبى المسلمون في ألمانيا أن يعاملوا طيلة حياتهم معاملة من وقع في الضرورة ، بل يصرون على الأخذ بالأصل في التذكية الإسلامية الذي ترتاح له نفوسهم وتطمئن معه ضمائرهم . وهم وحدهم يقررون - دون وصاية جهة أخرى - ما يرونه ملزماً لهم في حدود الشريعة الإسلامية .

سادساً :

١- تتمتع الطائفة اليهودية بالاستثناء القانوني وفق المادة ٤أ/١-٢ من قانون حماية الحيوان ، وحجب هذا الحق عن المسلمين يخالف مبدأ المساواة المنصوص عليه في النظام الأساسي ، ويشكل محاباة أو مضارة بسبب الدين .

٢- حجب الحق عن المسلمين سيؤدي بهم إلى :

- العزوف عن أكل اللحم ، وفي هذا مضارة لا تتحمل وحرج وضرر .

- أكل اللحم المستورد من الخارج ، مع ارتفاع سعره ورداءة نوعيته ، ومع شكهم في صحة ذبحه وفق الشريعة الإسلامية .

- أكل اللحم المذبوح بعد تخديره ، وذلك خلافاً لقناعتهم الشرعية .

- تجاوز القانون والذبح دون تصريح ، وفي ذلك ضرر اجتماعي وخلقي ، وإيذاء مضاعف للحيوان .

٣- لذا فإننا نهيب بالمحكمة الموقرة أن تقرر للمسلمين حقهم الدستوري الذي يضمن لهم العيش المطمئن في ظل دستور هذه البلاد